مشاركة المرأة في انتخابات المجالس البلدية

المجموعة الأولى لسنة 2024

قراءة تحليلية في الإطار القانوني والأرقام والتحديات والتوصيات

وحدة دعم المرأة
Women's Support Unit
sabadul gurna adimii

المفوضية الوطنية العليا للانتخابات
High National Elections Commission

انتخابات المجالس البلدية
Municipal Councils Elections

المقدمة

تُعدّ انتخابات المجالس البلدية في ليبيا واحدة من أبرز محطات العملية الديمقراطية المحلية التي شهدتها البلاد منذ عام 2011، باعتبارها المستوى الأقرب من حياة المواطن اليومية ومن قضايا الخدمات والإدارة المحلية، وقد اكتسبتانتخابات عام 2024 أهمية خاصة، إذ جرت للمرة الأولى بإشراف كامل من المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بعد نقل صلاحية تنظيم هذه الانتخابات إليها من اللجنة المركزية للانتخابات التابعة لوزارة الحكم المحلي، بموجب القانون رقم 20 لسنة 2023 المعدّل للقانون رقم 8 لسنة 2013.

في هذا السياق، شكّلت مسألة مشاركة المرأة الليبية في هذه الانتخابات، ترشحًا وتصويتًا وفوزًا، محورًا لافتًا في متابعة المنظمات الدولية والمحلية على حد سواء، بوصفها مقياسًا لمدى تقدّم مسار الإدماج السياسي للمرأة في بلد لا يزال يعيش حالة من الانقسام السياسي والمؤسسي بين حكومتين، وبيئة أمنية واجتماعية لا تخلو من تحديات محافظة تجاه الأدوار القيادية للنساء.

يهدف هذا التقرير إلى تقديم قراءة شاملة لواقع مشاركة المرأة في انتخابات المجالس البلدية لعام 2024، من خلال استعراض الإطار القانوني والمؤسسي المنظّم لهذه المشاركة، وتحليل الأرقام والإحصاءات الرسمية المتعلقة بالترشح والتصويت والفوز، ورصد أبرز التجارب النوعية مثل وصول أول امرأة إلى منصب عميد بلدية، إضافة إلى تحديد أبرز التحديات التي تواجه النساء في هذا المسار، وصولًا إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تعزيز هذه المشاركة مستقبلًا.

الإطار القانوني والمؤسسي المنظم للانتخابات البلدية

يستند تنظيم انتخابات المجالس البلدية في ليبيا إلى مجموعة من النصوص القانونية المتراكمة، أبرزها القانون رقم 59 لسنة 2012 بشأن نظام الإدارة المحلية، الذي منح المرأة الحق في مقعد واحد على الأقل ضمن كل مجلس بلدي، غير أن التجارب الانتخابية السابقة لهذا القانون أظهرت أن الترجمة العملية لهذا النص جاءت في الغالب بمقعد واحد فقط للمرأة في كل مجلس بلدي بصرف النظر عن عدد السكان، وهو ما حدّ من فرص تمثيل أوسع للنساء.

قرار المفوضية رقم 43 لسنة 2023

في أكتوبر 2023، أصدر مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات القرار رقم 43 لسنة 2023 باعتماد اللائحة التنفيذية لانتخاب المجالس البلدية، والمكوّنة من 14 فصلًا و82 مادة. ونظّمت هذه اللائحة تفصيلًا شروط الترشح، وآليات التسجيل، ونظام توزيع المقاعد بين النظامين الفردي والقوائم. كما أصدرت المفوضية بالتوازي القرار رقم 50 لسنة 2023 باعتماد البلديات والبالغ عددها 60 بلدية موزعة بين المناطق الثلاث للبلاد.

المنطقة	مجموع المكاتب الانتخابية	مجموع البلديات
الشرقية	5	12
الجنوبية	4	17
الغربية	8	31
الاجمالي	**17**	**60**

ومن أبرز ما جاءت به هذه اللائحة توسيع حصة المقاعد المخصصة للنساء ضمن نظام القوائم، وبخاصة في البلديات الكبرى. فبالنسبة للبلديات التي يتجاوز عدد سكانها 75 ألف نسمة، مثل مصراتة وقصر بن غشير والسبيعة، يبلغ عدد أعضاء المجلس أحد عشر عضوًا، يُنتخب سبعة منهم عبر نظام القوائم موزَّعين

على ثلاثة مقاعد عامة، وثلاثة مقاعد مخصصة للمرأة، ومقعد واحد لذوي الإعاقة، إضافة إلى أربعة أعضاء يُنتخبون بالنظام الفردي، وبذلك أصبح من الممكن بحسب حجم البلدية أن تصل حصة المرأة إلى

ما يصل إلى ثلاثة مقاعد في المجلس الواحد، مقارنة بمقعد واحد فقط في الدورات السابقة.

تعديلات لاحقة وسياسة تعزيز مشاركة المرأة

في يناير 2025، أصدر مجلس المفوضية القرار رقم 1 لسنة 2025 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار 43 لسنة 2023، في إطار عملية تحسين مستمرة لإجراءات العملية الانتخابية، كما أعلنت المفوضية عن اعتماد سياسة، تتضمن إجراءات تحفيزية وتوعوية موجّهة للناخبات والمترشحات، إلى جانب اشتراط إلزامية حد أدنى لتمثيل المرأة ضمن القوائم المتنافسة، بحيث إن أي انخفاض في هذا الحد نتيجة انسحاب مترشحة يُلزم القائمة المعنية باستدراك الأمر عبر مترشحة بديلة، وإلا تعرضت القائمة لرفض التسجيل.

يعكس هذا التطور التشريعي والإجرائي انتقالًا تدريجيًا من نموذج "المقعد الواحد الرمزي" للمرأة إلى نموذج كوتا نسبية أوسع مرتبطة بحجم المجلس، وإن كان هذا التوسع لا يزال متفاوتًا بين البلديات الكبرى والصغرى.

مشاركة المرأة بالأرقام

- توزيع بطاقة الناخب

أكثر بلديات فيها نسبة استلام النساء للبطاقات

المنطقة	المكتب الانتخابي	البلدية	عدد البطاقات المطبوعة	عدد البطاقات الموزعة	النسبة
الشرقية	الكفرة	الجوف الغربي	510	510	100%
	المرج	مدور الزيتون	144	144	100%
الجنوبية	أوباري	الوادي الشرقي	606	606	100%
		العوينات	517	517	100%
	غدامس	سيناون	202	202	100%
		آوال	556	556	100%
الغربية	سرت	زلة	304	304	100%

- مؤشرات عامة

المؤشر	القيمة	ملاحظة
عدد المجالس البلدية المستهدفة	60 مجلسًا بلديًا	في المرحلة الأولى 2024
نسبة النساء بين إجمالي المترشحين	%27	من إجمالي المرشحين للمقاعد
عدد المترشحات ضمن نظام القوائم	1,678 مترشحة	
عدد المترشحات ضمن النظام الفردي	69 مترشحة	
عدد الناخبات المشاركات يوم الاقتراع	142,456 ناخبة	بنسبة مشاركة 67% من الناخبات المسجلات
عدد الفائزات ضمن نظام القوائم	205 مقعدًا	
عدد الفائزات ضمن النظام الفردي	4 مقاعد	
إجمالي المقاعد التي فازت بها النساء	209 مقاعد	من إجمالي مقاعد المجالس المعنية
عدد عميدات البلديات المنتخَبات	2 (حتى مطلع 2026)	من أصل 58 عميد بلدية

تشير هذه الأرقام إلى أن النساء شكّلن نحو 27% من إجمالي المرشحين لعضوية المجالس البلدية المشمولة بهذه المرحلة، وهي نسبة تُعدّ الأعلى نسبيًا في تاريخ الانتخابات المحلية الليبية منذ 2011. كما بلغت نسبة إقبال الناخبات المسجلات على التصويت 67%، وهي نسبة مشاركة مرتفعة تعكس اهتمامًا متزايدًا من النساء بالعملية الانتخابية على المستوى المحلي. وقد أسفرت النتائج عن فوز 209 نساء بمقاعد ضمن المجالس البلدية المعنية، بواقع 205 مقاعد عبر نظام القوائم و4 مقاعد عبر النظام الفردي.

التحديات التي تواجة مشاركة المرأة

على الرغم من التطور الكمّي في مستويات ترشح النساء وفوزهن، لا تزال هذه المشاركة تصطدم بجملة من التحديات البنيوية والاجتماعية والسياسية، من أبرزها:

- **ضغوط اجتماعية للتنحي:** أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن عددًا من السيدات المنتخَبات في المجالس البلدية يواجهن ضغوطًا اجتماعية وأسرية للتنحي عن مواقعهن بعد الفوز، في ظل بيئة انتقالية غير مستقرة تجعل قضايا المرأة عرضة للتراجع عن سلّم الأولويات.
- **نقص هياكل الدعم المؤسسي:** تفتقر كثير من العضوات المنتخَبات إلى شبكات الدعم والتكوين والتمكين المتاحة لنظرائهن من الرجال، سواء من حيث التكوين الإداري أو الدعم السياسي داخل المجالس.
- **التوظيف الشكلي لبعض الترشيحات:** رصدت تجارب سابقة محاولات من بعض القوائم والكيانات لإدراج مترشحات غير مؤهلات فعليًا لاستيفاء الشرط القانوني للكوتا فحسب، دون قناعة حقيقية بدورهن السياسي.

- **البيئة الأمنية والانقسام المؤسسي:** يفرض استمرار الانقسام بين حكومتين وتعدد مراكز السلطة تحديًا إضافيًا على انتظام العملية الانتخابية البلدية في بعض المناطق، وهو ما ينعكس بدوره على استقرار مشاركة النساء وقدرتهن على ممارسة أدوارهن بعد الفوز.
- **مواقف مجتمعية متحفظة:** لا تزال بعض الشرائح الاجتماعية، ومن بينها نساء أنفسهن، تُبدي تحفظًا تجاه تولّي المرأة مواقع قيادية محلية، وهو ما يفرض حاجة إلى حملات توعية مجتمعية موازية للإصلاحات القانونية.

دور القوائم الانتخابية والكيانات المحلية

يُعّد نظام القوائم أحد المسارين الرئيسيين اللذين تُنتخب من خلالهما عضوية المجالس البلدية في ليبيا، إلى جانب النظام الفردي. ونظرًا إلى أن حصة المرأة المخصصة قانونًا ترتبط أساسًا بنظام القوائم، فإن طريقة تشكيل هذه القوائم وترتيب أسماء المترشحات ضمنها تلعب دورًا حاسمًا في تحديد فرصهن الفعلية للفوز، بصرف النظر عن استيفاء الشرط القانوني الشكلي "للكوتا".

وقد لوحظ في عدد من الدوائر الانتخابية أن القوائم الأكثر تنظيمًا، والمدعومة من كيانات محلية أو مجتمعية متماسكة، حرصت على إدراج مترشحات ذوات حضور مجتمعي فعلي في مواقع متقدمة ضمن القائمة، بما يعزز فرص فوزهن. في المقابل، أشارت بعض المتابعات إلى أن قوائم أخرى اكتفت بإدراج أسماء نسائية في مواقع متأخرة لا تضمن الفوز عمليًا، وهو ما يُبقي فجوة بين الامتثال الشكلي للكوتا والتمكين الفعلي للمترشحات.

ويرى مراقبون أن معالجة هذه الفجوة تتطلب، إلى جانب الإلزام القانوني بالحد الأدنى لتمثيل المرأة، مزيدًا من الشفافية في آليات ترتيب القوائم، وربما إدراج اشتراطات تنظيمية إضافية تضمن توزيعًا عادلًا للمترشحات على المواقع القابلة للفوز ضمن القائمة الواحدة، بما يحوّل الكوتا من رقم إحصائي إلى تمثيل برلماني محلي فعلي.

منهجية إعداد التقرير ومصادر البيانات

اعتمد هذا التقرير في المقام الأول على البيانات الرسمية الصادرة عن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، بوصفها الجهة الدستورية المخوّلة بتنظيم وإدارة انتخابات المجالس البلدية في ليبيا ونشر نتائجها.

وروعي في إعداد هذا التقرير الجمع بين البُعد الكمّي المتمثل في الأرقام والإحصاءات الرسمية، والبُعد النوعي المتمثل في رصد التجارب الفردية والانطباعات الميدانية، بهدف تقديم صورة متوازنة تجمع بين المؤشرات الإحصائية والسياق الاجتماعي والسياسي المحيط بها، وتجدر الإشارة إلى أن بعض الأرقام الواردة، وبخاصة ما يتعلق بعدد عميدات البلديات، قابلة للتحديث مع استمرار الجولات اللاحقة من الانتخابات البلدية حتى عام 2026.

قراءة مقارنة مع الدورات الانتخابية السابقة

لفهم حجم التطور الذي شهدته دورة 2024-2025، تجدر الإشارة إلى أن القانون رقم 59 لسنة 2012 كان قد اكتفى، عند تطبيقه في الدورات البلدية الأولى بعد 2012، بمنح المرأة مقعدًا واحدًا فقط في كل مجلس بلدي بصرف النظر عن حجم المجلس أو عدد سكان البلدية، ولم تتح آنذاك إمكانية تنافس النساء على أكثر من مقعد واحد، كما أن تمثيل النساء في مناصب عمداء البلديات كان شبه معدوم في تلك الدورات، إذ لم تشغل امرأة هذا المنصب إلا في حالة واحدة بالتكليف لسدّ شغور، دون أن تصل إليه عبر انتخاب مباشر.

في المقابل، جاءت دورة 2024-2025 لتُدخل نظام "كوتا" نسبية مرتبطة بحجم البلدية، يتيح للمرأة التنافس على ما يصل إلى ثلاثة مقاعد في المجالس الكبرى، إلى جانب إلزامية الحد الأدنى لتمثيلها ضمن القوائم المتنافسة. وقد انعكس ذلك بوضوح في ارتفاع نسبة المترشحات إلى 27% من إجمالي المرشحين،

وبلوغ عدد الفائزات 209 مقاعد، فضلًا عن وصول امرأتين، لأول مرة في تاريخ ليبيا، إلى منصب عميد بلدية بالانتخاب المباشر.

ويمكن القول إن هذا التطور لا يعكس فقط تحسّنًا في النصوص القانونية، بل يعكس أيضًا تراكمًا تدريجيًا في وعي الناخبين والناخبات، إلى جانب تزايد الجهود التوعوية والدعم الفني الذي قدّمته منظمات دولية ومحلية لتشجيع النساء على الترشح والمشاركة.

التوصيات

استنادًا إلى ما سبق، يمكن صياغة مجموعة من التوصيات الموجّهة لصانعي القرار والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات والمجتمع المدني، بهدف تعزيز مشاركة المرأة في الدورات الانتخابية البلدية المقبلة:

- مراجعة نظام "الكوتا" بشكل دوري بما يضمن توسيع حصة المرأة تدريجيًا في المجالس ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة، وليس فقط في البلديات الكبرى.
- إنشاء برامج تكوين وتمكين مؤسسي مخصصة للعضوات المنتخَبات حديثًا، تشمل التدريب على الإدارة المحلية والتفاوض والقيادة، لسد فجوة الدعم مقارنة بالأعضاء الرجال.
- تشديد الرقابة على جدية الترشيحات النسائية ضمن القوائم، لمنع توظيف الكوتا بشكل شكلي دون تمكين فعلي.
- إطلاق حملات توعية مجتمعية موسّعة تستهدف الناخبين والناخبات على حد سواء، لمواجهة التحفظات الاجتماعية تجاه تولّي المرأة مواقع قيادية محلية.
- توفير آليات حماية ودعم نفسي واجتماعي للعضوات المنتخَبات اللواتي يتعرضن لضغوط من أجل التنحي عن مواقعهن.

- تشجيع وصول النساء إلى مواقع رئاسة المجالس البلدية (عمادة البلدية) وليس فقط العضوية، عبر دعم ترشحهن لهذا المنصب داخل المجالس المنتخَبة.
- مواصلة التعاون بين المفوضية والمنظمات الدولية والمحلية العاملة في مجال تمكين المرأة، لرصد وتقييم أثر السياسات المعتمدة على أرض الواقع في كل دورة انتخابية.

الخاتمة

تُظهر تجربة انتخابات المجالس البلدية الليبية لعام 2024 تقدّمًا ملموسًا في مسار إدماج المرأة في الحياة السياسية والإدارية المحلية، سواء من حيث الإطار القانوني الذي وسّع حصتها في المقاعد، أو من حيث الأرقام التي سجّلت ارتفاعًا في نسب الترشح والتصويت والفوز، أو من خلال المحطات الرمزية والنوعية المتمثلة في وصول أول امرأتين إلى منصب عميد بلدية بالانتخاب المباشر.

غير أن هذا التقدّم يبقى في مراحله الأولى، ولا يزال يواجه تحديات بنيوية تتصل بالبيئة الاجتماعية والسياسية والأمنية العامة في البلاد، ويستدعي ترسيخ هذا المسار مواصلة الإصلاح التشريعي، وتعزيز برامج الدعم والتمكين المؤسسي، وتوسيع دائرة الوعي المجتمعي، بما يكفل تحوّل مشاركة المرأة من إنجاز استثنائي إلى واقع مستقر ومستدام في الإدارة المحلية الليبية.

المراجع ومصادر المعلومات

- المفوضية الوطنية العليا للانتخابات الليبية (HNEC) — بيانات وأخبار رسمية حول انتخابات المجالس البلدية 2024-2026.
- قرار مجلس المفوضية رقم 43 لسنة 2023 بشأن اعتماد اللائحة التنفيذية لانتخاب المجالس البلدية.
- قرار مجلس المفوضية رقم 1 لسنة 2025 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لانتخابات المجالس البلدية.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) — تقارير حول تمكين المرأة في البلديات الليبية.

احصائيات عامة

النسبة الكلية لتوزيع البطاقة	نساء	رجال
	92.4%	89.23%

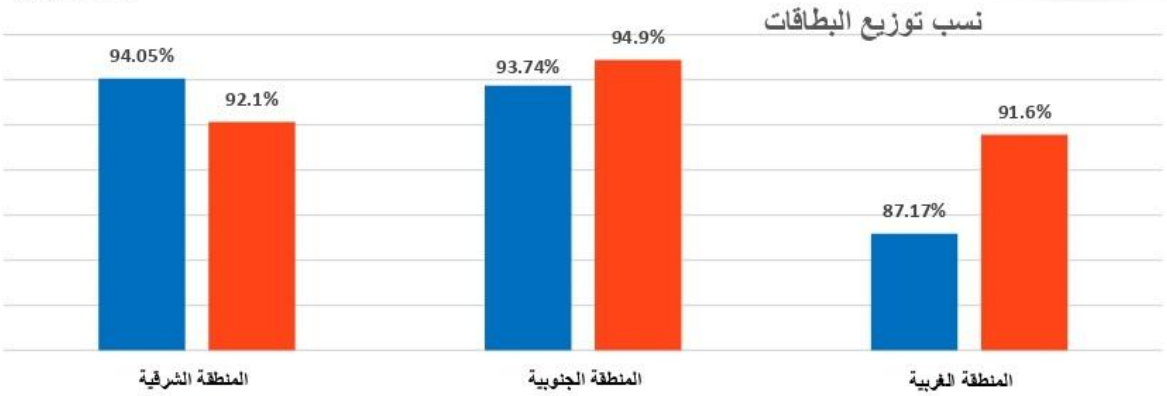

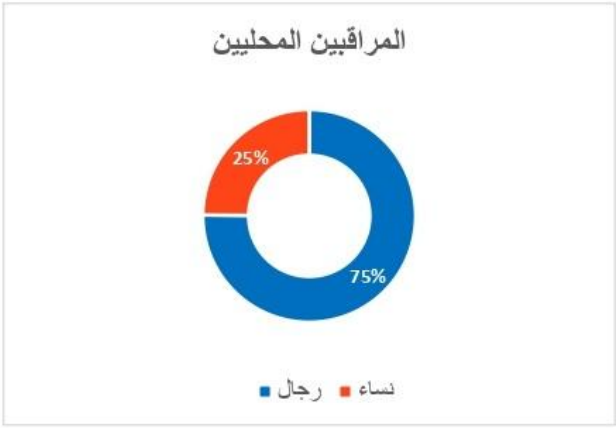

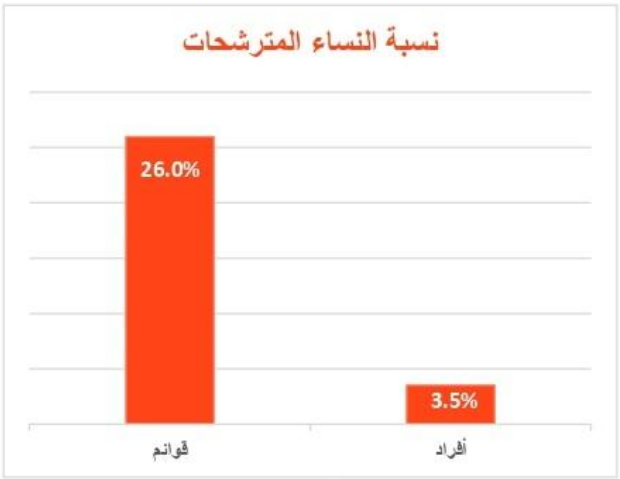

عدد النساء المترشحات	
أفراد	20
قوائم	461

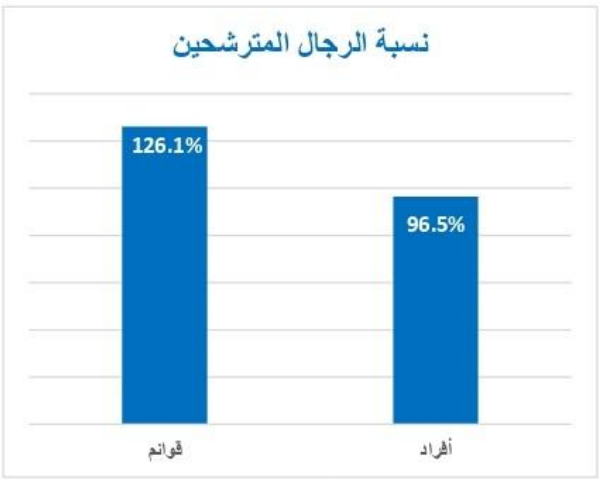

عدد الرجال المترشحين	
أفراد	548
قوائم	1313

W. Saila